

أخبار الحياة الزوجية

على «السوشيال ميديا».. ضريبة عالية الثمن

كريم طارق

شئنا أم أبينا، نحن نعيش زمن الـ «سوشيال ميديا»، فرغم أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أحد مفاتيح الراحة والرفاهية في عصرنا الحالي إلا أن التدخل في الخصوصية وإنشاء الأسرار الزوجية إحدى الضرائب المكلفة التي تفرضها علينا تلك الوسائل الإلكترونية. فصبح من العادي أن نسمع أخباراً عن حالات الطلاق والبيوت المهذومة نتيجة هذه التطبيقات التي أدمنها الكثيرون كباراً وصغاراً. حتى أنها تدخل في اختيارنا اليومية وأماكن التي نزهوا بل وفي تحديد الشخص المناسب الذي سنكمل حياتنا معه. وبين مؤيد ومعارض لقضية «حرية نشر الأخبار والصور المتعلقة بحياة الأشخاص الزوجية على وسائل التواصل الاجتماعي» يظهر الكثير من المعارضين لإتمام تلك المواقع في قدسية الزواج لما نسبته من مشكلات لا تعد ولا تحصى خاصة أن تلك الحسابات الخاصة بها معرضة للاختراق في أي وقت. أما على الصعيد الآخر فيرى البعض أن تلك الوسائل منير حر لنشر ما يريده الشخص وما يحب أن يبهره وعلى المتضرر ألا يتدخل أو يتابع تلك الأخبار. فجميع الاختيارات متاحة والمستخدم هو صاحب الاختيار الأول والآخر فيما يتصفح. «الانباء» سلطت الضوء على تلك القضية للتعرف أكثر عن مدى تأثير الـ «سوشيال ميديا» على خصوصية الحياة الزوجية والتي يتخذها البعض مصراً للشهرة والترويج والنجومية. حيث أكد عدد من المختصين في مختلف المجالات أن انتهاك خصوصية الزواج عبر تلك الوسائل يعد بمنزلة «طامة كبرى» من مختلف الجوانب النفسية والاجتماعية والقانونية. فإلى التفاصيل:

في البداية، يرى الباحث والمستشار الأسري منصور العجمي أن حالة الإدمان التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية أسهمت بشكل كبير في حدوث تغيرات اجتماعية متنوعة في عاداتنا وتقاليدينا الأصيلة، لافتاً إلى أن فضح الأسرار الزوجية عبر الـ «سوشيال ميديا»، واحد من تلك السلبيات الخطيرة والمدمرة التي أصابت ويشكل قوي صميم الحياة الزوجية، لتظهر آثارها على صورة التباعد والعزلة في تلك الحياة وإصابتها بحال من التراجع العاطفي والتفوق.

العجمي:
الهدايا الثمينة والسفريات مع الأزواج تنشر مشاعر الحقد والكراهية والغيرة

ناجي: المنصات الإلكترونية «قربت البعيد».. ولكنها «أبعدت القريب»

الرفاعي: أحكام تصل إلى «طلاق للضرر» أو «إسقاط الحضانة» نتيجة الوقوع في مصيدة «الخيانة الإلكترونية»

قضايا وسائل التواصل المتعلقة بسرية الحياة الزوجية «طامة كبرى» في المحاكم الكويتية

بعض عقود الزواج في الكويت نصت على التزام الطرفين بعدم نشر معلومات عن الحياة الأسرية!

النيق: قانون «الجرائم الإلكترونية» وضع الزوجين تحت المساءلة القانونية حال استخدامهما عبارات سب أو قذف

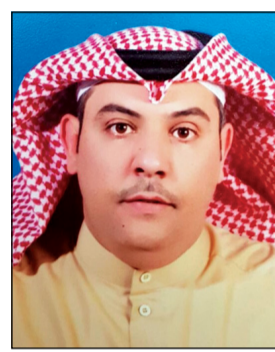
وأكد العجمي أن سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتدخلها في الحياة الزوجية بصورة أو بأخرى أصبح من العوامل الرئيسية وراء ازدياد حالات الطلاق في محاكمنا، فضلاً عما قد تسببه من تدخل الآخرين في خصوصيات الأزواج ونشر مشاعر الكراهية والحقد والغيرة بين الإناث بصورة كبيرة، وذلك عبر نشر الهياكل الثمينة والسفريات المتنوعة وغيرها من الأمور.

وشدد على أن الوسطية وعدم المبالغة في التعامل مع تلك الوسائل هي أكثر الطرق أماناً لتجنب المشكلات في الحياة الزوجية التي من الممكن أن تهدد مستقبل الأسرة بكاملها.

انقسام الشخصية
من جهته، أشار الاستشاري في الخدمات النفسية والاجتماعية د.عبد الفتاح ناجي إلى عدم اهتمام أفراد المجتمع في وقتنا الحالي بمعنى ومفهوم الخصوصية على الرغم مما تتمتع به مجتمعاتنا العربية من تحفظ وتشجيع على الفصل بين العام والخاص، لافتاً إلى أن منصات التواصل الاجتماعي فتحت تلك الحدود على مصراعها فأصبحوا يشاركون اهتماماتهم ونشاطاتهم المختلفة عبر تلك المواقع رغبة منهم في الحصول على إعجاب وتقدير وحالات الطلاق في مجتمعاتنا العربية. وبينت أن حقوق وواجبات الزوجين وفق أحكام الشريعة وقانوني الأحوال الشخصية - السنني والجعفري - نصاً على ضرورة سرية المعلومات وعدم الإفصاح عن تفاصيل علاقتهما خارج إطار الزواج، مشيرة إلى أن تلك الأمور يجري انتهاكها بشكل يومي على مواقع التواصل الاجتماعي مثل «تويتر» و«انستغرام» و«فيسبوك» و«سناپ شات»..

الشهرة والموضة
وأضاف ناجي أن انتشار المنصات الإلكترونية وانتقالها السريع بين المجتمعات جعلها تترجم على عرش انتقال المعلومات والأخبار، حيث اقتربت لتكون المصدر الأول للحصول على الأخبار ومنها الأخبار الأسرية والتي تحدث داخل المنازل، مشيراً إلى أنه في عصر «انعدام الخصوصية» انساق كثيرون مع تلك «الموضة» فأصبحت مواقع التواصل تعج بأخبار الزوجين والأسرة والابتعاد عن الخصوصية بحثاً عن الشهرة وإرضاء الذات لتري البعض وخصوصاً من النساء ينشرن أسرار بيوتهن من صور وأحداث على المواقع الإلكترونية.

نار الغيرة
وفيما يتعلق بمدى تأثير تلك الانتهاكات التي تدخل في صميم الحياة الزوجية، لفت ناجي إلى الآثار السلبية المختلفة التي قد تؤثر في صلب المجتمع، خاصة أن مثل تلك الأخبار قد تسعد طرفاً ولا تريح الآخر وقد تشعل نار الغيرة وعدم



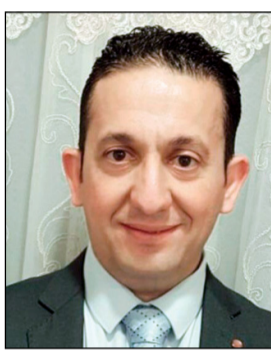
نايف النيف



منصور العجمي



عبد الرحمن الرفاعي



عبد الفتاح ناجي

التي أصبح تواجهه في كل بيت أمر لا غنى عنه، مشيرة إلى أنه وعلى الرغم من ذلك إلا أن المحاكم أصبحت تحمل روية ومنظوراً مختلفاً في تلك القضايا المتعلقة بانتهاك الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وأضافت أن المحاكم توسعت في تطبيق القانون بعد انتشار العديد من الحالات المماثلة، لتنتقل إليها بأهمية بالغة وإحكام تصل إلى «إسقاط الحضانة»، بالإضافة إلى إعطاء الزوج الحق في عدم التمتع بالمادي للمرأة في بعض الحالات، موضحة أنه في حالة قيام المرأة بنشر أو انتهاك خصوصية الحياة الزوجية باعتبارها الأكثر استخداماً لتلك الوسائل فيحق للرجل أن يرفع دعوى قضائية تحت اسم «طلاق للضرر» نتيجة عدم احترام الزوجة وحقها لأسرارها العائلية والزوجية، لافتاً إلى أن الأمر لن ينتهي بذلك فحسب إنما في بعض الحالات يتم إسقاط الحضانة لعدم أمانتها على الأطفال وقيامها بتصويرهم أثناء الرقص والاحتفالات أو في حالة ظهورهم بملابس غير مناسبة في مواقع التواصل الاجتماعي.

خلافات ومحاكم
بدورها، أشارت رئيسة لجنة الأسرة في جمعية المحامين الكويتية ورئيسة لجنة الشكاوى في جمعية حقوق الإنسان الكويتية عذراء الرفاعي إلى أن عدم التقيد بالعادات والتقاليد والأعراف وتقديس سرية الحياة الزوجية أثناء التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي أدخلنا في كومة كبيرة من الخلافات والإضرابات الأسرية في المحاكم الكويتية، لافتة إلى أن التعامل الخاطيء مع الـ «سوشيال ميديا» يعد بمنزلة الخطوة الأولى نحو الكثير من مشكلات التفكك الأسري وحالات الطلاق في مجتمعاتنا العربية.

الخيانة الإلكترونية
وأرجعت الرفاعي السبب وراء انتشار ظاهرة «الخيانة الإلكترونية» إلى الاستعمال الخاطيء لبرامج التواصل الاجتماعي، مشيرة إلى وجود بعض الحالات التي يقع فيها الزوج أو الزوجة في فخ الخيانة الزوجية عبر تلك التطبيقات على شاشات الهواتف المحمولة لتكوين علاقات محرمة وغير شرعية، لتشكل تلك القضايا المتعلقة بسرية الحياة الزوجية «طامة كبرى» في المحاكم الكويتية. وطالبت الرفاعي بضرورة وجود قانون يحمي الحياة الزوجية من تلك الانتهاكات، مع ضرورة توعية الشباب والفئات الأقلية على مواقع التواصل الاجتماعي والحفاظ على أسرار الحياة الزوجية فيما بينهم، بالإضافة إلى أن يشترط في عقد الزواج بالتزام الطرفين وحرصهما على عدم نشر أي معلومات أسرية أو زوجية في تلك المواقع، وهو عقود الزواج في الكويت.

القذف والشهير
وفي السياق ذاته، تطرقت المحامي نايف النيف إلى جانب قانوني آخر متعلق بنشر تفاصيل الخلافات

الزوجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لافتاً إلى أن ما يحدث من تجاوزات في تلك المسألة يجعلها جريمة يعاقب عليها القانون، لتدخلها في حيز التشهير والقذف، حيث يلجأ البعض إلى نشر خلافاته القضاية التي يتخللها الكثير من الأمور الكيدية والضرر وتراشق الاتهامات والردود دون ترك الأمر للقضاء الفصيل الوحيد في تلك الخلافات.

قانوننا الجراء والجرائم الإلكترونية

وأضاف النيف أنه في تلك الحالات ينتهي بوقوع الزوجين في نهاية المطاف تحت طائل قانون الجراء وخاصة مادتيه 209 و 210 اللتين تعاقبان كل شخص يرتكب أو يسند للأخر واقعة تستوجب العقاب أو تؤدي سمعة المجني عليه، أو تؤدي حالة قيام الجاني بسبب المجني عليه على نحو يخدش شرفه أو اعتباره.

ولفت النيف إلى صدور قانون الجرائم الإلكترونية وتقنية المعلومات رقم 36 لسنة 2015، والذي يعاقب بالحبس أو الغرامة كل من يرتكب جريمة إلكترونية مثل السب والقذف والتشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يضع الزوجين تحت المساءلة القانونية لاستخدامهما بعض العبارات التي يمكن تفسيرها على هذا النحو، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى قطع أو اضرار المحبة والتواصل والترابط، خاصة في ظل وجود الأطفال التي ستلاحقهم تلك الخلافات طوال العمر.

خطأ أحمر
كما استطلعت «الانباء» آراء عدد من المواطنين والمقيمين للتعرف أكثر على آرائهم حول الأسرار والتفاصيل الزوجية التي أصبح البعض من متابعيها على مواقع التواصل الاجتماعي، والذين أكدوا أن تفاصيل تلك الحياة «خطأ أحمر» يجب على الجميع احترام خصوصيتها كونها من العلاقات المقدسة التي تحمل طابعاً دينياً واجتماعياً حساساً.

وفي هذا السياق، أكد يوسف الكندي خطورة المعلومات التي ينشرها البعض عن حياته الزوجية على حساباته في الـ «سوشيال ميديا»، لافتاً إلى أن تلك المعلومات التفريعات الموجودة في تلك الوسائل.

المنشورة قد تشكل سلاحاً ضده في يوم من الأيام، حيث من الممكن أن يستغل المتربصون له تلك المعلومات في أمور قد تسبب له الأذى. وتابع الكندي: لا بد أن يعلم الجميع مدى قدسية وخصوصية الحياة الزوجية القائمة في الأساس على الستر والعفة لا على الفضح والتشويه، مشيراً إلى حرصه الشديد على أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً من المصادر النافعة للتواصل مع الأحياء والأصدقاء وليس فتحاً لجميع تفاصيل بيته وحياته الشخصية.

أما خالد صالح، فأعرب عن استيائه من التقليد الأعمى الذي تشهده الحسابات العربية لأنظمة وبرامج المعيشة الاجتماعية التي ملقهاها الغرب، مبيناً أن ذلك الاقتباس المهين ضرب بالعادات والتقاليد الاجتماعية العربية والإسلامية عرض الحائط، وهو ما يمكن اكتشافه بسهولة عند الدخول على أحد مواقع الـ «سوشيال ميديا»، لنتعرف على يوميات أحد النجوم.

وأضاف أنه على رب المنزل أن يكون أكثر حزمًا مع زوجته في استخدامها حساباتها الشخصية على الـ «سوشيال ميديا»، وما تقوم بنشره عن تفاصيل حياتها أو حياته، مؤكداً أن تلك التفاصيل لا بد ألا يخرج منها إلا القليل بينما، تظل كل الأمور المهمة في حيز المنزل فقط.

وفي السياق ذاته، أشار حسن محمود إلى ضرورة التوازن فيما يتم نشره في تلك الوسائل، حتى لا تنقلب على صاحبها وتصبح مصدر إزعاج له ولبيته، لافتاً إلى الوساطة في نشر صور العائلة أو معلومات عنها هو خير الأمور في التعامل معها، مع الحرص على عدم نشر الصور التي تحمل طابعاً رومانسياً غير مرغوب فيه على حساباته.

وبين أن وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين، علينا ألا نركز على سلبياته فقط، فمن الممكن أن يشارك أصدقاءه وأحبائه صورة العائلية المحافظة دون أن يخدش حياة أو يؤثر غيرة الآخرين، مؤكداً متابعتها لتلك الوسائل بشكل يومي، وذلك للتعرف والإطمئنان على أهله وأحبته في بلده لبنان، باعتباره أحد المقيمين في الكويت ولا يتسنى له التواصل معهم والإطمئنان عليهم بشكل يومي إلا من خلال التعليقات أو التفريعات الموجودة في تلك الوسائل.



اللوغانى: «إتيكيت» التعامل مع الـ «سوشيال ميديا» بين الأزواج

أكدت المديرة المحترفة والمعتمدة في فن الإتيكيت والبروتوكول الدولي لطيفة اللوغانى أن نشر تفاصيل الحياة الزوجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي يعد من أخطر التصرفات التي تولد الكثير من المشاكل والفتن في المجتمع، معتبرة أن ذلك الفعل من الأمور غير المستحبة على الإطلاق، خاصة في ظل استغلال البعض لحياته الزوجية بصورة سلبية رغبة منه في الشهرة والترويج.



لطيفة اللوغانى

وأشارت اللوغانى إلى وجود إتيكيت خاص للتعامل مع الصور والفيديوهات ونشرها في الـ «سوشيال ميديا»، لافتة إلى أنه عندما يجهل الشخص أصول التصرف بلباقة ونزق، فهو بذلك يفقد مكانته مباشرة ويصبح من الأشخاص غير المرغوب فيها في المجتمع خاصة في ظل دخول التكنولوجيا ذات الأثر الكبير على سلوكيات الجيل الحالي، مما يجعل الإتيكيت أمراً لا غنى عنه ليُدخل في صميم حياتنا. وأكدت اللوغانى أهمية إتيكيت التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، متوجهة لقراء «الانباء» بمجموعة من النصائح المتعلقة بهذا الإتيكيت، ومن ضمنها:

- عدم إعطاء الآخرين تفاصيل يومك لحظة بلحظة، فهذا لن يزيدك شعبية بل سترهق متابعيك بأمر لا تمنيههم.
- احترام خصوصيتك والامتناع عن نشر تفاصيل حياتك اليومية.
- الابتعاد كل البعد عن التقاط ونشر الصور أو الفيديوهات في غرفة نومك، أو بملابس النوم، فهذا الأمر ليس من الإتيكيت والذوق نهائياً فأمورك الخاصة تهمل وحدك.. ولك وحدك.
- عدم المبالغة في التقاط صور السلفي ونشرها دورياً، كون ذلك يعكس عنك شخصية غير مستقرة تجري خلف لفت الأظفار إليها وجذب الانتباه.
- الابتعاد عن المظاهر والتكليف وإظهار النعمة والتباهي، خاصة للبعث الذين ينشرون جميع مشترياتهم يومياً.
- فأننا شخصياً نضع عليهم لقب «محدثي النعمة».
- الابتعاد عن وضع الصور الحميمة للزوجين، حيث تجد البعض يصير على أن فلانا أو فلانة أصابته بالعين والحسد.

الهاجري لـ «الانباء»: إفشاء الأسرار الزوجية محرم إلا للقاضي أو المفتي أو الطبيب

أكد الإسماء والخطيب بوزارة الأوقاف وعضو القطاع الشرعي بمركز الجهاد للأمن الاجتماعي محمد الهاجري أن أفعالنا الحالية ينهض بالتطورات التي من شأنها أن تعود بالنفع على حياتنا اليومية، ولكنها في المقابل قد تعود بالضرر في بعض الأمور. وتسلم الهاجري مسألة إفشاء أسرار وتفصيل الحياة الزوجية.



محمد الهاجري

إلى 4 أقسام رئيسية، الأولى منها تعلق بفراش تفاصيل تتعلق بفراش الزوجية، والذي أشار إلى أنه من الأمور المحرمة، بل إن صاحبه من شر الناس مستنداً في ذلك إلى حديث النبي ﷺ، فمن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من أشرف الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها» (رواه مسلم). وتابع قائلاً: «فتجد البعض يتكلم عن علاقته مع زوجته أو هي تتكلم على سبيل التفاخر أو الشكوى وكلاهما محرم، إلا أن طلب النصيحة بشكل عام ممن هم من أهل الاختصاص أو الشكوى عند القاضي أو المفتي أو الطبيب مما يلزمها أن تتحدث عنه.

أما عن القسم الثاني فيبين أنه يتعلق بالحديث عن عيوب أحد الزوجين، وهو المتعلق بالغيرة أو نكر أخيك بما يكره كما قال رسول الله ﷺ، مشيراً إلى أنه من الأمور المحرمة أيضاً والتي لا يجوز لأحد المتطرق إليها إلا عند طلب النصيحة بشكل عام ممن هم من أهل الاختصاص أو عند القاضي أو المفتي. ولفت إلى أن القسم الثالث تعلق بما يطلب أحد الزوجين بلسان الحال أو المقال عدم إفشائه، وذلك باعتبار أن ذلك الفعل يعد خيانة للأمانة في كتم الأسرار وهي محرمة، لذلك فعلى الأزواج ألا تخرج أسرارهم وتفصيل حياته الزوجية خارج البيت، وانتقل إلى القسم الرابع والذي وصفه بأنه ما كان من غير الأقسام السابقة، وليس فيه محظور شرعي فيرجع فيها الحكم للمصلحة والمفسدة، مثل التماساؤل من المصلحة من نشر الحياة الزوجية للخروج والدخول والمكلم والمشرّب والملبس والسفر وغير ذلك، فإن لم تكن هناك مصلحة أو كانت المفسدة أعظم فلا ينبغي أن تتحدث الزوجة أو الزوج بذلك، مرجعاً السبب في ذلك لعدم فتح الباب لأمور كالحسد والحقد والبغضاء بين الناس، مؤكداً في النهاية أن التفاخر بما عنده من جمال الحياة فهو منهي عنه بل عليه أن يحمد الله ولا يتفاخر على خلق الله.

